تطور النشاط الإداري في دولة الكويت
في زمن Covid- 19

د. فلاح سعد مطلق العازمي

عضو هيئة التدريس- أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية

(ISSN: 2537 - 0758)

تطور النشاط الإداري في دولة الكويت في زمن Covid- 19

د. فلاح سعد مطلق العازمي

ملخص

من آثار جائحة **Covid -19** على المرفق العام في دولة الكويت توقف النشاط الإداري التقليدي للمرفق العام نتيجة للتدابير العامة التي اتخذتها الدولة مثل الحد من حرية التنقل وتطبيق الحجر المنزلي وتعطيل الدوائر الحكومية مما كان له بالغ الأثر على انتظام سير المرفق العام. وإذا كان النشاط الإداري للمرفق العام يحقق المصلحة العامة وتمكين المنتفعين بالخدمات العامة للمرافق العامة من أجل إشباع الحاجات العامة للأفراد وكانت هذه الحاجات متطورة ومتغيرة باستمرار فإن ما فرضته مقتضيات الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد covid 19 في دولة الكويت فرض ما يعرف بالنشاط الإداري الالكتروني للمرفق العام على أوسع نطاق. وعلى الجهة المنوط بها إدارة وتنظيم المرافق العامة تملك دائماً تطوير وتغيير المرفق من حيث أسلوب إدارته وتنظيمه وطبيعة النشاط الذي يؤديه بما يتلاءم مع الظروف والمتغيرات التي طرأت على المجتمع في زمن covid 19.

الكلمات المفتاحية: كوفيد- ١٩- النشاط الإداري- الكويت.

Abstract

The effects of the Covid-19 pandemic on the public facility in Kuwait have been halted as a result of public measures taken by the State ،such as limiting freedom of movement ،applying home quarantine and disrupting government departments ،which has had a major impact on the regular functioning of the public facility.If the administrative activity of the public facility is in the public interest and empowers the users of public utilities services in order to meet the general needs of individuals and these needs are constantly evolving and changing ،the requirements imposed by the requirements of reducing the spread of the new covid ١٩ virus in the State of Kuwait impose what is known as the electronic administrative activity of the public facility on a larger scale . Results The authority responsible for the management and organization of public facilities has always had the development and change of the facility in terms of the way it is managed and

organized and the nature of the activity it performs in accordance with the circumstances and changes that have taken place in the society in the time of covid – 19.

Keywords :Covid- 19 - Administrative Activity – Kuwait.

المقدمة

يخضع النشاط الذي تتولاه السلطات العامة في الدولة لعدة اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة من ناحية وبحقوق وحريات الأفراد من ناحية أخرى[١]، وتتحدد هذه الاعتبارات طبقا لمحددات السياسة العامة للدولة[٢].

وترتبط فكرة النشاط الإداري بمفهوم المرفق العام ذلك أن غالبية فقه القانون العام تجمع على أن للمرفق العام مدلولين مختلفين:[٣] **الأول:** هو المدلول العضوي أو الشكلي والذي يقصد به المنظمة أو الهيئة التي تتولى إشباع حاجة عامة.

أما المدلول الثاني، فهو المدلول المادي أو الموضوعي والذي يراد به الخدمة التي تؤدى للجمهور أو النشاط الذي يمارس لتحقيق النفع العام وسد الحاجة العامة للأفراد.

ومن هذا المنطلق، يراد **بمصطلح المرفق العام** معنيان: **الأول:** ينطوي على نشاط من نوع معين تقوم به الإدارة العامة وتحقق به نفع أو مصلحة الأفراد، أما **مصطلح الإدارة العامة،** وفق هذا المعنى، فيشمل كل نشاط تتولاه هيئة عامة، مركزية أو محلية أوكلت إليها السلطة السياسية وظيفة تلبية الحاجات العامة، على اختلاف صورها[٤]، وزودتها بالوسائل اللازمة لذلك، وتشمل أيضا أسلوب عمل هذه الهيئات وطابع علاقاتها فيما بينها وعلاقاتها بالأفراد[٥].

---

[١] **راجع:**

- ANNE ELISABITH, VILLAIN COURRIER, contribution générale à l'étude de l'éthique du service publique en droit anglais et français comparé, Dalloz, 2017. P 52.

[٢] د. يسري العصار، القانون الإداري، مطبوعات كلية القانون العالمية، الطبعة الأولى ٢٠١٩، ص٥٤.

[٣] د. طعيمة الجرف، القانون الإداري والمبادئ العامة في تنظيم ونشاط السلطات الإدارية، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص ٤٧١.

[٤] د. ماجد راغب الحلو، القانون الإداري الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٤، ص ٣٧.

[٥] **راجع:**

- RENE CHAPUS, responsabilité publique et responsabilité privée, Dalloz, Paris, 2017, p 22 .

(ISSN: 2537 - 0758)

وذا كان النشاط الإداري للمرفق العام يحقق المصلحة العامة في توفير الحاجات العامة للأفراد فإن هذه الحاجات التي تنشئ الدولة المرافق العامة من أجل إشباعها، فقد تكون هذا الحاجات ذات طبيعة مادية كالحاجة الى خدمة المياه والكهرباء والغاز وخدمة النقل، وقد تكون الحاجات العامة من طبيعة معنوية او ثقافية كالتعليم، ومن ثم يترتب على تنوع الحاجات العامة التي تسعى الدولة الى إشباعها عن طريق المرافق العامة تعدد فى الأسباب التي تدفع الدولة الى إنشاء هذه المرافق.

ومن الطبيعي أن يتأثر النشاط الإداري للمرفق العام في زمن covid 19 فقد توقفت الحياة الطبيعية في أغلب دول العالم منذ انتشار الوباء في مطلع عام ٢٠٠٠ وانتقال فيروس كورونا المستجد covid 19 من مدية يوهان في الصين إلى مختلف دول العالم.

ومع اعتراف منظمة الصحة العالمية بأن هذا الفيروس يتطلب تكاتف كافة الدولة لتفادي آثاره المدمرة على صحة الإنسان باعتباره جائحة عالمية GLOBAL PANDEMIC[٦] بدأت اغلب الدول في فرض تدابير الضبط الإداري مما كانه له بالغ الأثر على نشاط المرفق العام

ومن مظاهر تأثر النشاط الإداري للمرفق العام في زمن covid 19 توقف الموظف العام عن أداء مهام عمله بسبب تعطيل الجهات الحكومية، والعزل الصحي لبعض المناطق السكنية[٧] وفرض حظر التجوال والانتقال مما كان له بالغ الأثر على سير المرفق العام بانتظام لتقديم خدماته لجمهور المنتفعين.

مشكلة البحث:

ونتيجة لذلك سارعت الحكومة الكويتية بإصدار عدد من القرارات والتدابير للحد من تفادي الآثار الخطيرة لهذا الوباء والسيطرة على انتشاره[٨]، مما اقتضى توقف النشاط

---

[٦] أعلنت منظمة الصحة العالمية في مارس ٢٠٢٠ بأن (COVID-19) يمثل جائحة أو وباء عالمي "GLOBAL PANDEMIC" **راجع:**

-/www.who.int/dg/speeches/detail/who-director-general-s-opening-remarks-at-the-media-briefing-on-covid-19---11-march-2020.

[٧] مجلس الوزراء الكويتي القرار الصادر في ٦ إبريل ٢٠٢٠ بتمديد حظر التجول ليكون من الخامسة مساء وحتى السادسة صباحا يوميا حتى إشعار آخر وفرض عزلة تامة لمنطقتي جليب الشيوخ والمهبولة أثناء فترة السماح بالتجول في البلاد لمدة أسبوعين.

[٨] راجع القرارات الصادرة عن ديوان الخدمة المدنية الكويتي، **على سبيل المثال:** قرار بتعطيل العمل في جميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة اعتبارا من يوم الأحد ١٢ –٢٠٢٠/٤/٢٦.

التقليدي المعتاد للإدارة العامة نتيجة لإجراءات الحجر الصحي وتعطيل الجهات الحكومية، **الأمر الذي آثار التساؤل عن:**

- كيفية إحداث نقلة نوعية وتطور ملحوظ في النشاط الإداري حتى لا تتوقف مصالح المواطنين والمقيمين في دولة الكويت؟
- وماهي طبيعة التطور في النشاط الإداري الذي ضمن عدم توقف السير المنتظم للمرفق العام في دولة الكويت؟
- وكيف تمكنت الإدارة العامة من عدم حرمان المواطنين والمقيمين في دولة الكويت من خدمات المرفق العام كخدمات الكهرباء والماء والاتصالات والحصول على المواد الغذائية والخدمات الصحية في ظل قارات الحجر الصحي وعزل المنطق السكنية وتوقف عمل موظفي الجهاز الإداري في الدولة؟

خطة البحث:

للإجابة على تساؤلات البحث يقتضي الأمر عرض واقع النشاط الإداري أثناء فترة تطبيق الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار covid 19 وما ترتب عليه من تقييد حرية الانتقال لموظفي الجهاز الإداري للدولة وكافة السكان حيث لم يكن من سبيل أمام المرفق العام إلا بالاعتماد على فكرة النشاط الإداري الالكتروني الذي يعتمد على تلبية الحاجات العامة للسكان من ناحية وتحقيق التواصل بين المرفق العام والمنتفعين بخدماته أثناء فترات الحظر من ناحية أخرى، **وهو ما يتم تفصيله من خلال مبحثين على النحو التالي:**

المبحث الأول: تطور النشاط الإداري لاستفادة المنتفعين من خدمات المرفق العام.

المبحث الثاني: تطور النشاط الإداري للإفصاح عن الإرادة الملزمة للإدارة.

المبحث الأول

تطور النشاط الإداري لاستفادة المنتفعين من خدمات المرفق العام

تستدعى طبيعة النشاط الإداري او نشاط المرافق العامة الاستمرار والانتظام، حتى ولو لم يتوفر النص التشريعي على ذلك، لان تقديم خدمات النفع العام لابد لها من الاستمرار والا ترتب على انقطاعها اضطراب فى الحياه اليومية للأفراد.

وسبب ذلك أن المرافق العامة تقوم بخدمات أساسيه لازمه للجمهور وللنظام العام، مثل تقديم الخدمات الصحية والتعليم وإمداد المنازل بالكهرباء والماء وتوصيل خدمات

قرار مجلس الوزراء بتعطيل العمل في جميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة اعتبارا من يوم ٢٧ –٢٠٢٠/٥/٢٦.

(ISSN: 2537 - 0758)

الاتصالات وتمكين المواكن من الحصول على حاجته الأساسية من المواد الغذائية اللازمة له إضافة إلى تسهيل تعامل المواطن مع الخدمات الحكومية كاستخراج بطاقة الهوية الشخصية ورخص القيادة واستخراج جواز السفر والذهاب للتسجيل في جدول الناخبين لمن تتوافر فيه الشروط إلى غير ذلك من الخدمات التي يوفرها النشاط الإداري.

وفي حال توقف سير أو تعطيل تلك الخدمات ولو مؤقتا عن العمل، كما حدث في زمن covid 19، ينجم عن ذلك أضرار عديده لجمهور المنتفعين من خدمات المرفق من ناحية، وإخلال بالنظام العام من ناحية أخرى.

ومن هنا كان من اهم واجبات السلطة العامة ان تعمل على ضمان سير النشاط الإداري للمرفق العام بانتظام واستمرار، وإلزامها للموظفين الذين يعملون فى خدمه المرافق بتحقيق هذا الغرض[٩].

وللحد من الأضرار البشرية والنفسية الناجمة عن انتشار COVID-19 اتخذت السلطات العامة في دولة الكويت إجراءات عامة للحد من انتشار هذا الوباء استنادا "للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية"[١٠] الذي يسمح لوزير الصحة العامة اتخاذ تدابير عامة تقييد الحرية في مواجهة سريان الأمراض المعدية، عن طريق وسيلة الحجر الصحي أو العزل الطبي، وهي إجراءات طبقتها النظم المقارنة للحد من انتشار الفيروس فالمشرع الفرنسي[١١] على سبيل المثال فرض حالة الطوارئ الصحية من خلال بعض التدابير العامة مع ما ترتب على ذلك من تقييد حركة السكان في الانتقال كما هو الحال في الكويت. كما اتخذ نظيره المصري[١٢] ذات الإجراءات الاحترازية.

---

[٩] طعيمه الجرف، القانون الإداري والمبادئ العامة فى تنظيم ونشاط السلطات الإدارية، القاهرة، دار النهضة العربية، دون تاريخ نشر، ص٨٠.

[١٠] القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية والمعدل في شهر مارس ٢٠٢٠ لتجريم فعل تعمد نشر فيروس كورونا من قبل الأشخاص، راجع الكويت اليوم، الجريدة الرسمية، العدد رقم ١٤٨٨ الصادر في ٢٩ مارس ٢٠٢٠.

[١١] **على سبيل المثال. المرسوم الفرنسي:**

-LOI n° 2020-856 du 9 juillet 2020 organisant la sortie de l'état d'urgence sanitaire.

[١٢] منح القانون المصري رقم ١٦٢ لسنة الحق لرئيس الجمهورية أو من يفوضه تطبيق قانون فرض حالة الطوارئ.

ولضمان تقديم الخدمات العامة للمواطنين والمقيمين في دولة الكويت كان لابد من إدخال تطور على النشاط الإداري من نشاط تقليدي يعتمد على ذهاب المواطن إلى المرفق العام لانجاز تعاملاته أو الحصول على احتياجاته الأساسية، إلى نشاط إداري يعتمد على التعامل عن بعد وهو ما يتمثل في إنشاء تطبيقات الكترونية يتم تحميلها على الهاتف المحمول أو على الحساب الشخصي لمن يرغب في الانتفاع من خدمات المرفق العام.

أولا: النشاط الإداري لمرفق الأمن الغذائي

من أجل ضمان حصول المواطن والمقيم في دولة الكويت على احتياجاته اليومية من المواد الغذائية أثناء فترات حظر التجوال والعزل الصحي لبعض المناطق السكنية لتفادي انتشار COVID-19، كان لابد من إدخال تطور على النشاط الإداري لمرفق الأمن الغذائي.

ويقصد بالمرفق العام للأمن الغذائي في دولة الكويت الجمعيات التعاونية وهي مراكز التسوق للمواد الغذائية وغيرها حيث يتمكن المنتفع من خدمات تلك الجمعيات الحصول على احتياجاته الأساسية اليومية من خلال مكان واحد.

ولا تعد الجمعية التعاونية الاستهلاكية هي فقط المرفق العام للأمن الغذائي في دولة الكويت وإنما تهدف الجمعية الى الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والإنتاجي، وتقديم الخدمات الضرورية لأعضائها، كما تعمل على تأهيلهم وتدريبهم للعمل التعاوني في نطاق مجالها الجغرافي او النوعي الذي تحدده وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل[١٣].

ومن مظاهر التطور في النشاط الإداري لمرفق الأمن الغذائي في زمن COVID-19 التطبيقات الالكترونية لحجز مواعيد التسوق أثناء حظر التجوال او العزل الصحي للمناطق السكنية، حتى لا يحدث تكدس من المنتفعين يساعد على انتشار الفيروس.

ويعمل هذا التطبيق الموجود على هاتف المستهلك من خلال رابط الكتروني على تنظيم متكامل لعمليات التسوق لمنع الاختلاط والتجمعات فى ظل التدابير الاحترازية

---

[١٣] ولأغرض تشجيع العمل التعاوني، تساهم الدولة بتقديم المنشآت الحكومية لهذه الجمعيات الاستهلاكية، مقابل قيمة إيجارية تدفعها جميع الجمعيات لخزينة الدولة، **راجع:**
المواد ٣،٢، ٥، ٩ من المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩ في شأن الجمعيات التعاونية وتعديلاته.

(ISSN: 2537 - 0758)

المتبعة داخل الكويت لمواجهة فيروس COVID-19 المستجد من ناحية، ولضمان الحصول على خدمة التسوق[١٤] من ناحية أخرى.

وعلى المستفيد من هذه الخدمة الدخول على الرابط التالي الالكتروني[١٥] ثم يقوم بتعبئة الاستمارة بإدخال جميع البيانات المطلوبة للتسجيل عليها، وبتحديد سبب الحجز ان كانت جمعية أو تسويق، ثم يقوم بتحديد الموعد المناسب له.

ثانيا: تطور النشاط الإداري لمرفق الأمن الداخلي

تتولى وزارة الداخلية في الكويت بالإشراف على مرفق الأمن العام الداخلي فهي تقوم بحفظ الأمن والنظام داخل البلاد وتنفيذ ما تفرضه القوانين واللوائح استجابة للنص الدستوري القاضي بكفالة الأمن للمواطنين[١٦].

ويحدد المرسوم الأميري الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١/٧ اختصاصات وزارة الداخلية الجديدة من حيث وضع تنفيذ الخطط الكفيلة باستقرار أمن الدولة وحماية الآداب العامة والنظام العام وإعداد قوة الشرطة والعمل على منع الجرائم وضبطها وتنفيذ الأحكام القضائية وإدارة السجون وتأهيل نزلائها، حيث تعتبر وزارة الداخلية[١٧] من أهم الوزارات نظرا لوظيفتها الرئيسية في حفظ الأمن والنظام خلال عدد من الإدارات الأمنية كالمباحث الجنائية والتحقيقات وقوات الأمن الخاصة وشئون الهجرة وأمن الحدود وخفر السواحل وأمن المنشآت وغير ذلك من المهام الملقاة على عاتق رجال الأمن اللذين يتعاملون مع أكثر من جنسية أجنبية وعربية.

وخلال تطبيق التدابير العامة للحد من انتشار فيروس COVID-19 لجأت وزارة الداخلية إلى تطوير النشاط الإداري لمرفق الأمن بإنشاء عدد من التطبيقات الالكترونية

---

[١٤] خدمة التسوق هي خدمة مقدمة للمواطنين الوافدين داخل الكويت لحجز مواعيد الذهاب الى التسوق داخل الجمعيات التسويقية والأسواق الغذائية، حيث تأتي تلك الخدمة مفعلة بشكل الكتروني لتمكين المنتفعين من خدمات المرفق العام و بشكل مجاني الاستعلام عليها والاستفادة من الخدمة.

[١٥] راجع الرابط الالكتروني لحجز مواعيد التسوق:

-https://www.moci.shop/

[١٦] **نصت المادة (٨) من الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢ على أنه:** "تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين".

[١٧] الأستاذ/ محمد بن إبراهيم الشبياني، "الشرطة في الكويت قديما"، جريدة القبس الكويتية، العدد ٩١٣١.

المنتشرة على موقع الوزارة على الانترنت أطلقت عليها (منصة الخدمات الالكترونية)[١٨].

وتختص المنصة بتيسير المعاملات التي يرغب المواطن في إنجازها طوال العام مثل استخراج أو تجديد رخص القيادة واستخراج جوازات السفر او التعديل في بياناتها فضلا عن المعاملات التي يحتاجها المقيمين من أصحاب الهجرة المؤقتة في دولة الكويت مثل معاملات شئون الإقامة.

ويتم انجاز تلك المعاملات الكترونيا عن طريق المنصة دون الحاجة إلى ذهاب المنتفعين من خدمات المرفق إلى الذهاب بأنفسهم التزاما بإجراءات الضبط الإداري في زمن COVID-19 وعلى وجه الخصوص إجراءات حظر التجوال. ومن مظاهر تطور النشاط الإداري لمرفق الأمن العام الداخلي استفادة رجال الأعمال من لانجاز معاملات الشركات والعمالة وكذلك الجهات الحكومية من خدمات المنصة[١٩].

المبحث الثاني

تطور النشاط الإداري للإفصاح عن الإرادة الملزمة للإدارة

لا يقتصر النشاط الإداري للمرفق العام على تقديم الخدمات النفعية العامة لجمهور المستفيدين من تلك الخدمات، وإنما تصدر الأعمال القانونية[٢٠] من جانب الإدارة بإرادتها المنفردة عن طريق القرار الإداري الذي من شأنه إحداث أثار قانونية على عاتق المخاطبين به دون أن يتوقف ذلك على قبولهم.

وتفصح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضي القوانين واللوائح وفي الشكل الذي يتطلبه القانون بقصد إنشاء أو تعديل أو إلغاء حق أو التزام قانوني معين متى كان ذلك ممكنا أو جائزا قانونا وابتغاء تحقيق المصلحة العامة[٢١].

---

[١٨] راجع الرابط الالكتروني لمنصة الخدمات الالكترونية في وزارة الداخلية الكويتية:
-https://esp.moi.gov.kw/

[١٩] تم تقسيم منصة الخدمات الالكترونية بوزارة الداخلية الكويتية إلى ثلاثة أقسام هي: معاملات الأفراد، ومعاملات الأعمال والشركات الخاصة وأخيرا معاملات الحكومة:
-https://esp.moi.gov.kw/

[٢٠] تنحصر أساليب الإدارة في أعمالها القانونية في أسلوبين: الأسلوب التعاقدي (كالعقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد) والقرارات الإدارية (وهي الأعمال القانونية الصادرة من جانب الإدارة بإرادتها المنفردة).

[٢١] محكمة التمييز الكويتية، الطعنان رقما ١٥٥، ٢٦٦ إداري جلسة ٢٠١٥/٤/٢٤. (القرار الإداري هو إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث مركز

(ISSN: 2537 - 0758)

والأصل في القرار الإداري أنه لا يلزم لصدوره في صيغة معينة أو بشكل معين، مالم يرد نص أو يضطرد قضاء على غير ذلك، فالإفصاح قبل كل شيء عمل إرادي قصدي، لا يعني أن يتم في شكل معين[٢٢]، ولا يوجد ما يمنع المرفق العام من التعبير عن إرادته بصورة تقليدية مكتوبا ومطبوعا على ورق أو الكترونيا عن طريق وسائل الاتصالات الحديثة وتطبيقاتها الالكترونية.

ونتيجة لتوقف لتعطيل العمل بالجهات الحكومية في زمن COVID-19 اقتضى الأمر أن تعبر الإدارة عن نيتها عن طريق القرار الإداري ولكن ليس بصورته التقليدية المعروفة وإنما باستخدام وسائل الاتصالات الحديثة.

من أجل ذلك صدر القرار الإداري بطريقة تعتمد على مستند ذو قدرات كهربائية أو رقمية أو مغناطيسية أو بصرية أو كهرومغناطيسية أو ضوئية أو وسائل أخري مشابهة سلكية أو لاسلكية[٢٣].

واحتفظت كل إدارة حكومية بسجل الكتروني يسمح لها بحفظ الوثائق والبيانات والقرارات التي تصدرها فقد عرفت المادة رقم (١) من القانون الكويتي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن المعاملات الالكترونية السجل الالكتروني على أنه مجموعة بيانات أو معلومات يتم إنشاؤها أو تخزينها أو استخراجها أو نسخها أو إرسالها أو إبلاغها أو استقبالها كليا أو جزئيا بوسيلة الكترونية، على وسيط ملموس أو على أي وسيط الكتروني آخر، وتكون قابلة للاسترجاع بشكل يمكن فهمه.

مع الوضع في الاعتبار أن بيانات القرار الإداري الالكتروني هي بيانات ذات خصائص الكترونية في شكل نصوص و رموز ضمن قواعد للبيانات بما يتيح للإدارة التواصل مع المخاطبين بالقرار الالكتروني وسهولة تعامل المنتفعين مع المرفق العام الكترونيا.

ونتيجة لذلك التطور في النشاط الإداري من تقليدي إلى الكتروني لمواجهة لمسايرة الواقع في زمن COVID-19 كان لابد من إحداث تطور في أركان القرار الإداري.

قانوني معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا وكان الباعث عليه مصلحة عامة ويكون نافذا بمجرد صدوره من السلطة الإدارية التي تملك حق إصداره دون حاجة إلي تصديق من سلطة أعلى).

[٢٢] محمود سامي جمال الدين: القرار الإداري والسلطة التقديرية للإدارة "دراسة مقارنة بين دولة الإمارات ومصر وفرنسا"، مجلة الشريعة والقانون، تصدر عن كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد الثالث يوليو ١٩٨٩ ص٣١١.

[٢٣] المادة رقم (١) من القانون الكويتي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن المعاملات الالكترونية.

فقد أصبح **ركن الشكل في القرار الإداري** يعتمد النشر الإلكتروني باستخدام الوسائل الإلكترونية وفق(نظام الأتمتة) [٢٤]، و نظام المعالجة الالكترونية للبيانات من خلال إنشاء أو إدخال أو استرجاع أو إرسال أو استلام أو استخراج أو تخزين أو عرض أو معالجة المعلومات أو الرسائل الكترونيا. وعلى هذا النحو تحقق علم ذوي الشأن بمضمون القرار الإداري وثبوت علم المخاطب بالقرار الإداري من أي واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد بوسيلة إثبات معينة[٢٥]. ولتنفذ القرارات الإدارية في حق الأفراد إلا إذا علموا بها بصورة كاملة شاملة لجميع عناصرها، سواء كان علما حكميا بالنشر أو علما يقينيا بأي وسيلة من وسائل العلم ومن تاريخ هذا العلم بالقرار الإداري تبدأ آثاره نافذة بالنسبة للأفراد المعنيين به. وقد لاتنشر الإدارة قراراها بوسائل النشر الإلكتروني، ولاتعلن عن قرارها بالبريد الإلكتروني أو على موقعها على شبكة الانترنت، ومع ذلك يتحقق العلم بالقرار إما بمبادرة من صاحب الشأن واجتهاد منه أو بناء على عمل الإدارة، وهذا ما يسمى في الفقه[٢٦] بنظرية العلم اليقيني.

كما اعتمد **ركن الاختصاص الزمني** في القرار الإداري على ما يعرف بختم الوقت أي زمن وتاريخ إصدار المنشئ للقرار وعنصر الوقت أو الزمن فيه عرفه المشرع الكويتي بمصطلح "ختم الوقت"[٢٧]. ويترتب على خم الوقت عدم رجعية القرار الإداري الالكتروني، وعدم إرجاء آثاره إلى المستقبل فضلا عن القيود الزمنية على مزاولة الاختصاصات الإدارية. كما تأثر **ركن الاختصاص الشخصي** للقرار الإداري بالمنشئ: وهو كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم أو يتم بالنيابة عنه إرسال المستند أو السجل عن طريق رسالة إلكترونية، أو من يثبت قيامه بإنشاء أو إرسال المستند أو السجل قبل

---

[٢٤] زينب عباس محسن، الإدارة الإلكترونية وأثرها في القرار الإداري، مجلة كلية الحقوق جامعة النهرين، المجلد ١٦، العدد ١، لسنة ٢٠١٤، ص ٣١١.

[٢٥] "محكمة التمييز الكويتية طعن رقم ١٧٨ لسنة ٢١٠٦ (إداري)". جلسة ٢٢ ديسمبر سنة ٢٠١٧.

[٢٦] حمدي ياسين عكاشة، موسوعة القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة: الجزء الأول: (تعريف القرار الإداري وتميزه عن غيره– أنواع القرارات الإدارية– عيوب القرار الإداري– تطبيقات قضائية)، القاهرة، دار الفكر القانوني، (٢٠١٠) ص ٤٠١.

[٢٧] ولختم الوقت آثاره القانونية من حيث تاريخ ووقت إنشاء وإرسال وتسلم القرار الكترونيا بدقة بحيث يعتبر حجة على الجهة الحكومية المختصة بإصدار القرار وبالنسبة لذوي الشأن المادة الأولى من القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن المعاملات الالكترونية.

(ISSN: 2537 - 0758)

حفظه[٢٨]. وعلى هذا النحو تطور النشاط الإداري بالنسبة للأعمال القانونية الصادرة عن الإدارة كتعبير تعبير عن الإرادة المنفردة لسلطة إدارية بقصد أحداث أثر قانوني معين.

الخاتمة

إذا كان النشاط الإداري للمرفق العام يحقق المصلحة العامة وتمكين المنتفعين بالخدمات العامة للمرافق العامة من أجل إشباع الحاجات العامة للأفراد وكانت هذه الحاجات متطورة ومتغيرة باستمرار فإن ما فرضته مقتضيات الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد covid 19 في دولة الكويت فرض ما يعرف بالنشاط الإداري الالكتروني للمرفق العام على أوسع نطاق.

نتائج البحث

الجهة المنوط بها إدارة وتنظيم المرافق العامة تملك دائماً تطوير وتغيير المرفق من حيث أسلوب إدارته وتنظيمه وطبيعة النشاط الذي يؤديه بما يتلاءم مع الظروف والمتغيرات التي طرأت على المجتمع في زمن covid 19

- مسايرة لحاجات الأفراد المتغيرة باستمرار، فإن السلطة المشرفة على المرفق العام طورت من آلية إصدار قراراتها إلكترونيا طالما أن المشرع لم يلزمها بشكل معين في إصدار القرار الإداري.
- حققت وزارة الداخلية الكويتية تقدما ملحوظا نحو تطور النشاط الإداري لمرفق الأمن العام الداخلي من خلال نقلة نوعية في إنجاز معاملات المواطنين والمقيمين.
- كان للنشاط الإداري الالكتروني دور ملموس في تحقيق الخدمات النفعية العامة في دولة الكويت وتلبية الحاجات العامة في فترة الحظر والعزل الصحي للمناطق السكنية

توصيات البحث:

الاستمرار في الاعتماد على النشاط الإداري الالكتروني لكافة المرافق العامة في دولة الكويت

- متابعة موظفو المرفق العام للتطورات التي تطرأ على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لما لها من تأثير مباشر على استمرار النشاط الإداري الكترونيا وتحقيق المساواة وضمان شفافية التعامل الالكتروني للمرفق.

[٢٨] المادة الأولى من القانون الكويتي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ في شأن المعاملات الإلكترونية.

المراجع

المراجع العربية

١. **حمدي ياسين عكاشة**، موسوعة القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة: الجزء الأول: (تعريف القرار الإداري وتميزه عن غيره– أنواع القرارات الإدارية– عيوب القرار الإداري– تطبيقات قضائية)، القاهرة، دار الفكر القانوني، (٢٠١٠).
٢. **زينب عباس محسن**، الإدارة الإلكترونية وأثرها في القرار الإداري، مجلة كلية الحقوق جامعة النهرين، المجلد ١٦، العدد ١، لسنة ٢٠١٤.
٣. **طعيمة الجرف**، القانون الإداري والمبادئ العامة في تنظيم ونشاط السلطات الإدارية، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.
٤. **طعيمه الجرف**، القانون الإداري والمبادئ العامة فى تنظيم ونشاط السلطات الإدارية، القاهرة، دار النهضة العربية، دون تاريخ نشر.
٥. **ماجد راغب الحلو**، القانون الإداري الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٤.
٦. **محمد بن إبراهيم الشبياني**، "الشرطة في الكويت قديما"، جريدة القبس الكويتية، العدد ٩١٣١.
٧. **محمود سامي جمال الدين**: القرار الإداري والسلطة التقديرية للإدارة "دراسة مقارنة بين دولة الإمارات ومصر وفرنسا"، مجلة الشريعة والقانون، تصدر عن كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد الثالث يوليو ١٩٨٩.
٨. **يسري العصار**، القانون الإداري، مطبوعات كلية القانون العالمية، الطبعة الأولى ٢٠١٩.

القوانين والتشريعات والقرارات:

- -LOI n° 2020-856 du 9 juillet 2020 organisant la sortie de l'état d'urgence sanitaire.
- القانون الكويتي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن المعاملات الالكترونية.
- القانون الكويتي رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية والمعدل في شهر مارس ٢٠٢٠.
- القانون المصري رقم ١٦٢ لسنة الحق لرئيس الجمهورية أو من يفوضه تطبيق قانون فرض حالة الطوارئ.
- المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩ في شأن الجمعيات التعاونية وتعديلاته..

(ISSN: 2537 - 0758)

- ديوان الخدمة المدنية الكويتي قرار بتعطيل العمل في جميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة اعتبارا من يوم الأحد ١٢ -٢٠٢/٤/٢٦.
- مجلس الوزراء الكويتي القرار الصادر في ٦ إبريل ٢٠٢٠ بتمديد حظر التجول وفرض عزلة تامة لمنطقتي جليب الشيوخ والمهبولة لمدة أسبوعين.
- مجلس الوزراء الكويتي قرار بتعطيل العمل في جميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة اعتبارا من يوم ٢٧ -٢٠٢٠/٥/٢٦.

الأحكام القضائية:

- محكمة التمييز الكويتية طعن رقم ١٧٨ لسنة ٢١٠٦ (إداري). جلسة ٢٢ ديسمبر سنة ٢٠١٧.
- محكمة التمييز الكويتية، الطعنان رقما ١٥٥، ٢٦٦ إداري جلسة ٢٠١٥/٤/٢٤.

المراجع الأجنبية

1. ANNE ELISABITH, VILLAIN COURRIER, contribution générale à l'étude de l'éthique du service publique en droit anglais et français comparé, Dalloz, 2017.
2. RENE CHAPUS, responsabilité publique et responsabilité privée, Dalloz, Paris, 2017.

مواقع الانترنت

- -/www.who.int/dg/speeches/detail/who-director-general-s-opening-remarks-at-the-media-briefing-on-covid-19---11-march-2020
- https://esp.moi.gov.kw/
- https://www.moci.shop/